

الدراسة الميدانية لواقع المخدرات في سجون مدينة الرياض

إعداد: د. الدكتور/ صالح بن عبدالله الدبل.

كلية الملك فهد الأمنية - الرياض

الدراسة الميدانية لواقع المخدرات في سجون مدينة الرياض
إعداد: د. الدكتور/ صالح بن عبدالله الدبل. كلية الملك فهد الأمنية - الرياض

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى

- التعرف على المخالفات المرتبطة بالمخدرات تهريباً وترويجاً وحيازة واستعمالاً في السجن.
- التعرف على الثغرات الأمنية التي يمكن أن تهرب المخدرات من خلالها في السجن.
- من هم الفئات و العناصر البشرية التي تساهم في إدخال المخدرات للسجن.
- ما عوامل انتشار المخدرات في السجن.
- ما أهم المقترحات المعينة على تأمين السجن من دخول المخدرات ومنع وضبط حيازة واستعمال المخدرات داخل السجن.

وطبق لذلك المنهج الحقلّي الميداني لدراسة السجن وهي دراسة أمنية وفيها مستوى من الحساسية الاجتماعية لكل أطراف عملية السجن (إدارة السجن والعاملين والحراس والسجناء والخدمات المساندة). وتم جمع المعلومات من خلال التفاعل المباشر بين الباحثين والمبجوثين من خلال ثلاثة وسائل للبحث هي: المقابلة والملاحظة والمناقشات الجماعية (جماعة الاهتمام).

ومن أهم نتائج البحث أن الحبوب المخدرة والحشيش تنصدران أنواع المخدرات من حيث التهريب للسجن والترويج داخله والاستعمال وكذلك بعض العقاقير الطبية النفسية التي تصرف للسجناء ذوي الأمراض النفسية. وأن ذلك ناتج وبشكل رئيس لوجود الثغرات البشرية و ضعف الرقابة وضعف استعمالات التقنية للمراقبة والمتابعة والضبط. بالإضافة للعوامل البيئية داخل السجن والتي تدفع السجناء للتعاطي بسبب سوء الأحوال داخله والازدحام الشديد وضعف البرامج الاجتماعية والترفيهية والتنقيفية والتوعوية.

وأوصت الدراسة في الجملة إلى ضرورة العمل على تنظيم السجن والسعي لتوسيعها ومدّها بكافة الخدمات. وتحسين ظروف العاملين الوظيفية والمادية من ضباط وأفراد ومدنيين، وتشديد الرقابة على السجناء وعلى الموظفين والتأكيد في تطبيق مستوى عال من التقنية.

المبحث الأول: واقع المخدرات في السجون

أولاً: المخدرات في السجون العالمية

هناك العديد من الاستراتيجيات في السجون العالمية لمكافحة انتشار المخدرات. ففي كوينزلاند بأستراليا تقوم منهجية عمل إستراتيجية إصلاحية كوينزلاند للقضاء على ظاهرة المخدرات من خلال تبني منهجية (حالة الصفر) لمتعاطي المخدرات داخل السجن، وعدم التسامح مع المتعاطين بهدف التقليل من الأضرار التي تنتج عن تعاطي المخدرات بين السجناء. و تعمل الاستراتيجية على القضاء على ظاهرة أنتشار المخدرات داخل السجن من خلال منع دخولها للسجن بالعمل على تطبيق أفضل التجارب في نفس المجال واستخدام التقنيات الحديثة، وفي نفس الوقت وضع حلول فعالة للحد من الأضرار الناجمة من استخدام المخدرات يعتمد برامج لعلاج متعاطي المخدرات (Queensland Corrective Services، 2006).

أما إستراتيجية الحد من تهريب المخدرات للسجون في إقليم فيكتوريا الأسترالي فتقوم على منع دخول المخدرات الى السجون والتقليل من الأضرار الناجمة من استخدامها على العاملين بهذه السجون، والسجناء وبقية شرائح المجتمع. ويتحقق ذلك من خلال التشدد في الإجراءات التي تمنع تهريب المخدرات إلى داخل السجون، ووضع إستراتيجيات للحد من استخدامها في داخل السجون وفق برامج تأهيلية لمتعاطي المخدرات بالسجون من خلال تأهيلهم ومعالجتهم والعودة لممارسة حياتهم الطبيعية مرة أخرى بعد الإفراج عنهم (Victorian Prison Drug Strategy، ٢٠٠٢).

وتُعد إستراتيجية خفض استعمال السجناء على المخدرات والكحول في السجون النيوزلندية استجابة لقضايا استعمال المخدرات والكحول من قبل المجرمين داخل السجون. حيث أن تعاطي المخدرات يقوض هدف إدارة السجون في الحد من العودة للجريمة ويمكن أن يقوض أيضا ثقة المجتمع في أمن السجون. وتهدف الاستراتيجية لتطوير منهجية شاملة وموازنة مابين إجراءات الضبط والكشف عن المخدرات وماين أساليب العلاج والتأهيل (Department of Corrections - New Zealand 2004).

هناك خمس طرق رئيسية لدخول المخدرات للسجن، وبطبيعة الحال فإن معدلات التهريب للمخدرات من خلال هذه الطرق يختلف من وقت لآخر، ومن مكان لآخر. ومن هذه الطرق؛ طريق الزوار، ورميها من خلال السور الخارجي للسجن، و البريد، والموظفين الفاسدين، وعن طريق السجناء أنفسهم عند ذهابهم للمحاكم والمستشفيات (Blakey، ٢٠٠٨).

وخلال العقدين الماضيين غير وجود المخدرات وتعاطيها بشكل أساسي واقع السجن واليوم، تواجه جميع البلدان في أوروبا مشاكل كبيرة بسبب المخدرات والأمراض المعدية ذات الصلة بالمخدرات في السجن. وهناك تقرير عن الوضع الحالي لمتعاطي المخدرات في السجن الأوروبية يحلل تأثير السجن على تعاطي المخدرات في البلدان التالية: أستونيا، فرنسا، اليونان، أيرلندا، مالطا، هولندا، البرتغال، الاتحاد الروسي، وأسبانيا، والجمهورية السلوفاكية والمملكة المتحدة (EMCDDAK 2002).

ومن جوانب الاهتمام بقضايا استعمال المخدرات في السجن ففي ورقة علمية في استراليا حول دور نظام الخدمات الإصلاحية فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة باستخدام المخدرات من قبل المجرمين البالغين على حد سواء في السجن والمجتمع، ركزت الورقة على مجموعة من العوامل التي تسهم في جرائم المخدرات واستراتيجيات التدخل التي وضعت لمعالجة مشاكلها. وتقدم الورقة نظرة عامة على مبادرات تقليل الضرر في إطار الخدمات الإصلاحية (Department of Justice 2002).

وفي منحى نظري آخر، تم تضمين نظرية المخالطة الفارقية **Differential Association** ونظرية التطبع **Importation Theory** في النموذج التنظيمي وذلك للتعرف على طرق تعاطي المخدرات داخل السجن. حيث تم جمع المعلومات من خلال توزيع استبيان على ١٠٠٠ نزيل في أكثر من (٣٠) مؤسسة إصلاحية بولايات كنتاكي وتينيسي وأوهايو،

حيث تم استخدام نموذج هرمي خطي لاختبار مدى تأثير السجن على سلوكيات السجناء، وأظهرت النتائج أن هناك تباين في تعاطي المخدرات داخل السجن، حيث يختلف النوع والتعاطي باختلاف طبيعة المؤسسة الإصلاحية. كما أظهرت النتائج تباين أثار تعاطي المخدرات خارج السجن على تعاطيها

داخل السجون. و بالأخذ في الاعتبار عامل الازدحام في السجون فقد أتضح أن الازدحام له تأثير كذلك على تعاطي المخدرات داخل السجون، واختلاف المادة المتعاطاه في خارج السجون عن تلك المتعاطاه في داخل السجون(Gillespie، ٢٠٠٥).

ورغم وجود العديد من الدراسات حول السجون إلا أن هناك ندرة في الأبحاث والدراسات الخاصة بمدى تردي الأوضاع داخل السجون ومدى تأثير المخدرات على السجناء داخل محيط السجن. وبناءً على العمل الميداني والممتد لفترات طويلة في سجون بريطانيا ذات الإجراءات الأمنية المتوسطة، فقد اتضح أن العناصر الرئيسية المكونة لحياة السجن داخل السجون يتأثر بدرجة كبيرة بمدى انتشار المخدرات داخل السجون. وفيما يتعلق بقضايا المخدرات وانتشارها في السجون، فقد اتضح أن الهيروين له دور كبير في العلاقات القائمة بين السجناء وذلك في عدة نواحي، نذكر منها أولاً: أنه يتم وصم السجن المتعاطي وخصوصاً عندما ينتهك تعاطيهم للمخدرات لقوانين سلوكيات السجن داخل السجن. ثانياً: المروجين للمخدرات داخل السجون لديهم سلطات ونقود ويخافهم بقية السجناء. ثالثاً: في حالة ندرة المخدرات بداخل السجون نجد هنالك نوع من الانتماء لمجموعات معينة، كما أن السجناء الذين أدمنوا المخدرات قبل دخولهم السجن، نجد أن حياة السجن أضافت لهم تجارب جديدة لم يكن يعرفوها قبل دخولهم السجن (Crewe، ٢٠٠٥).

وفي دراسة حول المخدرات في السجون، يتناول التقرير دور التجارب والبحوث في التعريف بقضايا المخدرات داخل السجون، ومدى مساهمة هذه البحوث في تطوير وتطبيق وصياغة السياسات المتعلقة بهذا الشأن، حيث أن قضايا انتشار المخدرات داخل السجون أصبحت من الأمور السياسية التي تشغل صناع القرار. ومن خلال المقابلات التي تمت مع كبار المسؤولين وصناع القرار و تحليل الدراسات والبحوث المتعلقة بهذا الشأن يمكن الاستفادة من البحوث والدراسات في تطوير سياسات خاصة بمكافحة المخدرات داخل السجون، كما يمكن تحديد الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة من انتشار المخدرات داخل السجون. وهنالك دور مشترك ما بين السياسات والبحوث فمن خلال تحليل لنماذج مختلفة من البحوث والدراسات التي وضعها كارول ويس، فقد اتضح مدى أهمية الدور الذي تلعبه البحوث في عمليات

صنع القرار، وعليه ينبغي مساهمة الباحثين بفعالية في جميع مراحل وعمليات صنع القرار (Duke، ٢٠٠١).

من خلال تزايد نسبة المدمنين داخل السجون، يتضح مدى أهمية قيام السجون بوضع وتطبيق برامج علاجية لهؤلاء السجناء، وينبغي تدخل الجهات المعنية بهذا الشأن حيث أن هنالك عدد من التحديات التي تواجه معالجة المدمنين داخل السجون. ومن خلال المقابلات مع إدارة السجون وعينة من السجناء في سجون أسكتلندا ، يتضح لنا مدى عظم هذه التحديات حيث أظهرت النتائج أن هنالك عدد من المجالات المتعلقة ببيئة هذه السجون تؤثر بدرجة كبيرة في علاج المدمنين والتي من بينها السلطات الإدارية للسجون والثقافات وتعامل موظفي السجن مع قضية تعاطي المخدرات ومتعاطيها داخل السجون والعلاقات القائمة بين السجناء والحراس، كما توضح هذه الورقة مدى الحاجة لدعم الخدمات العلاجية المتوفرة لمتعاطي المخدرات وإعطاء الأولوية للمدمنين، وذلك من خلال تقييم أوضاعهم ومدى استعدادهم للإقلاع عنها. ومن خلال تقديم الرعاية الطبية وتأهيل المدمنين. ومن خلال تكرار الخدمات العلاجية للمدمنين، يمكن تحديد أي نوع من العلاج يتطلبه المدمن، وفي نفس الوقت التخفيف من الأعباء على كاهل النظام الطبي بالسجون ، ومن الموصى به بهذا الشأن قيام إدارة السجون بالتعامل بإيجابية مع المدمنين من أجل تشجيعهم على الإقلاع من المخدرات (McIntosh، ٢٠٠٦).

تم الاستفادة من المعلومات التي جمعها الباحثون من سجون اسكتلندا في الوقوف على أوجه الاختلاف بين السجناء الذين تلقوا العلاج بداخل السجون وأولئك الذي تلقوا العلاج خارج السجون وكذلك التعرف على أوجه الاختلاف فيما بين الذكور والإناث الذين التحقوا ببرامج علاجي . وأظهرت النتائج أنه ينبغي توجيه الخدمات العلاجية بداخل السجون بصورة أشمل وأدق لتلبية احتياجات السجناء و السجينات الذين لديهم الرغبة في الإقلاع (Neale، ٢٠٠٥).

ومن أجل خلق بيئة سليمة داخل السجون، والحد من انتشار ظاهرة ترويج وتعاطي المخدرات داخل السجون، فيجب تعاون شئون السجناء والأجهزة الأمنية بالسجون والنظام الطبي للسجون. وفي هذا الشأن فمشروع ولاية كاليفورنيا الاستراتيجي للحد من انتشار المخدرات في سجون الولاية وذلك من خلال اختبار

(Urine Testing) مجدول للنزلاء واتخاذ إجراءات للحد من ظاهرة المخدرات، فقد تم في المرحلة الأولى إجراء اختبار على (٤) سجون من سجون الولاية، واختيار ثلاث من هذه السجون لإجراء الاختبار و السجن الرابع كموقع معياري لإجراء المقارنة حيث أظهرت نتائج المرحلة الأولى والتي تم فيها فحص (١٥٠) نزيلة لكل أسبوع مدى فعالية هذا الإجراء في الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات داخل السجون والتي تقاس بعدد السجناء الذين يرفضون اختبار أو ثبوت تعاطيه بالنسبة للمخدرات. وفي المرحلة الثانية تم إجراء فحص على عينة عشوائية من النزلاء في السجون الثلاث، بالإضافة لاستخدام الكلاب البوليسية في الكشف عن المخدرات في أحد السجون واستخدام أجهزة خاصة للكشف عن المخدرات في سجن آخر، والذي أظهر نتائج جيدة في الحد ممن تعاطي المخدرات وسط السجناء (Prendergast، ٢٠٠٤).

وتدعم بعض البحوث والدراسات دور البرنامج العلاجي الذي يخضع له المدمنين في الحد بدرجة كبيرة من السلوكيات والتصرفات الغير سوية للنزلاء. وباستخدام نموذج خطي عام وأسلوب التكرار، تم إجراء الاختبار لعدد (١٠٠٧٣) نزيل من ضمن (٥٠) سجنا. ومن ضمن المتغيرات المستخدمة في إجراء الاختبار، العمر، مدة العقوبة، مدى تعاطي المخدرات، وقد أظهرت النتائج أن البرنامج العلاجي لا يمكن لوحده الحد من السلوكيات الغير السوية. حيث أن التغيير الذي يطرأ على سلوكيات السجناء على فترات طويلة يتفاعل بدرجة كبيرة مع الخصائص الفردية للسجين ومع طول فترة ما بعد العلاج (Welsh، ٢٠٠٧).

لا توجد دلائل ملموسة من نتائج الدراسات التي أجريت حول علاقة ازدحام السجون واكتظاظها بالسجناء بالسلوك الغير سوي للسجين. وربما يعود السبب في ذلك لاختلاف المنهجيات المستخدمة في الدراسات. وهناك العديد من المنهجيات المستخدمة في تحديد هذه العلاقة وخصوصاً فيما يتعلق بالجوانب العلمية. وعادة يتم النظر للدراسات الوصفية أو المسحية على أنها دراسات إستراتيجية تهتم وتركز على موضوع معين. ومن ضمن القضايا التي تركز عليها هذه الدراسات (أ) تحديد المفاهيم ومدى توسيع نطاقها (ب) تحديد وتوضيح مدى الآثار الناجمة من الازدحام على السلوكيات الغير سوية وسط السجناء (٣) طبيعة العلاقات المشتركة ما بين الازدحام والسلوكيات الغير سوية (Steiner، ٢٠٠٩).

وفي مشروع تعاوني بين جامعة تامبل وسجون بنسلفانيا يهدف المشروع إلى تطوير شراكة وتعاون، وذلك من خلال تبني مشروع بحثي يحتوي على ثلاث عناصر :- (أ) التقييم الوصفي لبرنامج علاج مدمني الكحول والمخدرات (من خلال برنامج مسح وإخضاع المدمنين لبرنامج علاجي ليوم واحد) وتحديد خدمات العلاج المقدمة والأهداف بما في ذلك تحديد عناصر تقديم الخدمات الحيوية (ب) التقييم الشامل لبرامج علاج مدمني المخدرات في مركزين من سجون الولاية (ج) القيام بتقييم للنتائج على ضوء التحليل والمناقشات التي تمت ما بين الجامعة والمؤسسة الإصلاحية. وتلخص هذه الورقة المراحل التي تم فيها تطوير مشروع الشراكة ومرئيات أعضاء اللجنة المشكلة وأفراد الفريق العلاجي للمدمنين بالإضافة لنتائج مسوحات (١١٨) برنامج علاجي لـ (٢٤) سجن من سجون الولاية، والنتائج العامة من عمليات التقييم (Welsh and Gary، ٢٠٠٤).

وفي عمل آخر يتناول دور المخدرات في زيادة أعداد السجناء بسجون الولايات المتحدة، حيث أوضحت الدراسات والبحوث مدى فعالية العلاج المقدم للسجناء في الحد من تعاطي وترويج المخدرات وعدم العودة مرة أخرى لممارسة هذه الجرائم. وخصوصاً العلاج الموفر من مؤسسات علاجية، حيث وجد أن العلاج الذي تقدمه المؤسسات العلاجية يحد بدرجة كبيرة من تعاطي المخدرات أو انتكاس المدمن وعودته مرة أخرى لعالم الجريمة. على الرغم من أن خيارات العلاج تتزايد في السجون، وهناك العديد من الذين يمكن أن يستفيدوا منه. لكن المشكلة تكمن في كيفية الوصول لمتعاطي المخدرات وإقناعهم بالتوقف عن تناول المخدرات (Harrison، ٢٠٠١).

وفي توجه آخر تم تحديد المشكلات التي يحدثها تعاطي المخدرات والكحول بداخل السجون، كما تم مراجعة الإحصاءات الجنائية حول عدد حالات الضبط والتحقيق التي تمت، و تم القيام بمسوحات لظاهرة انتشار المخدرات داخل السجون وقد أظهرت النتائج أن الاستمرار في تطبيق القوانين، و اعتقال متعاطي المخدرات وإدنتهم أن حوالي (٢٠٪ إلى ٥٠٪) من المعتقلين لديهم مشكلات تتعلق بتعاطي المخدرات والكحول) وأن هناك ارتفاع في معدلات التعاطي وسط الذين أطلق سراحهم مؤقتاً بكفالة. كما تم القيام بمراجعة للبرامج العلاجية لمتعاطي المخدرات في سجون الولاية، وغالباً ما تكون هذه البرامج العلاجية غير

متاحة أو غير كافية، حيث يوجد في ١٠ ولايات فقط. وقد تم تطبيق برنامج علاجي فيدرالي (NARA) وكان غير فعال حيث أفادت إدارة السجون أنها وجدت مستوى العلاج دون المستوى المطلوب ولا يتناسب مع حجم الاحتياج الفعلي (Roffman and Froland، ١٩٧٦).

ثانياً: إحصاءات السجون

لقد بدأت الدراسة بمنطلق شامل للتعرف على كافة السلوكيات المنحرفة والقضايا المرتكبة في سجون مدينة الرياض. ومن خلال المقابلات مع المسؤولين في السجون والعاملين فيها والملاحظات الميدانية والمناقشات الجماعية مع السجناء والعاملين في السجون، اتضح أن قضايا المخدرات تحتل الصدارة في السجون وأن غيرها من المخالفات والقضايا ماهي إلا امتداداً أو نتيجة للمخدرات. وعليه فقد تم التحول والتركيز على المخدرات لغرض أن تكون الدراسة متعمقة وفعالة. ومع ذلك فقد تم استعراض المخالفات الأخرى في ورش العمل والمقابلات والحصول على بعض الإحصاءات لغرض المقارنة كما في الجدول رقم ١ و ٢ أدناه.

الجدول رقم (١)

إحصاءات الجرائم المرتكبة في سجنى الملز والحابر للأعوام من ١٤٢٨ هـ - ١٤٣٠ هـ

سجن الحابر					سجن الملز					
المجموع	مضاربة	جولات	محاولة انتحار	مخدرات	المجموع	مضاربة	جولات	محاولة انتحار	مخدرات	
50	2	3	13	32	27	15	5	2	5	1428
130	9	10	20	91	27	16	8	0	4	1429
60	0	4	8	48	38	16	0	4	18	1430
240	11	17	41	171	92	47	13	6	27	المجموع

هذه القضايا المذكورة في الجدول رقم (١) هي القضايا التي تم التعامل معها جنائياً وتم تسجيلها في

السجلات الرسمية. غير أن السلوكيات غير المسجلة تكون أضعافاً مضاعفة لهذه الإحصائيات. ويمكن

الاستفادة من هذه الإحصائيات للتعرف على اتجاه انتشار السلوكيات المختلفة. ولوحظ أن المخدرات في

سجن الحابير تحتل الصدارة. وهذا في الواقع يتطابق تماما مع نتائج الدراسة. والملاحظ أيضا أن المضاربات في سجن الملز تتفوق على المخدرات. ويمكن تفسير ذلك بأن سجن الملز يصنف على أنه مكان للتوقيف قبل صدور الأحكام وهذا الأمر يعطي سجن الملز صفة مكان للمرور لا تتبلور فيه السلوكيات الإجرامية بشكل كامل، وهذا يختلف عن واقع الحال في سجن الحابير حيث يمتاز السجناء بالاستقرار المكاني مما يتيح ظهور السلوكيات الأصلية فيهم.

ومن الأمثلة على قضايا المخدرات والتي تحتل الصدارة نقدم الإحصائية التالية وهي من فرع هيئة التحقيق والإدعاء العام بمنطقة الرياض والمعنية بالتحقيق والإدعاء في قضايا المخدرات. ويقدم الجدول أدناه صورة عن تنوع قضايا المخدرات وتوزعها ما بين السعوديين وغيرهم. حيث لوحظ أن أكثر أنواع المخدرات هي الحشيش ثم الحبوب ، وأن معظم المقبوض عليهم من السعوديين.

ونود الإشارة بأن هذه الإحصائيات لا تعكس واقع انتشار المخدرات من حيث الحجم لأن الواقع المعين من خلال الدراسة يفيد بوجود أضعاف هذه الأرقام. ويمكن الاستفادة من الجدول رقم (٢) للتعرف على مسار ونوعيات قضايا المخدرات المضبوطة في السجون.

الجدول رقم (٢) إحصاءات قضايا المخدرات داخل سجون الرياض خلال الفترة من ١٤٣٠/٦/١ هـ إلى

١٤٣١/٦/١ هـ

نوع التهمة	مكان التوقيف	الجنسية	العام	نوع التهمة	مكان التوقيف	الجنسية	العام
٢ حبه	الملز	بنجلاديشي	٣٠	حيازة ١١ جرام حشيش + ٣٨ حبة	الحائر	سعودي	٣٠
١٠٥.٤ جم حشيش	الملز	سعودي	٣٠	حيازة ٠.٣ جرام حشيش	الملز	سعودي	٣٠
٣٣.٢ جم حشيش	الملز	سعودي	٣٠	٢.٥ جرام حشيش + ٣ حبه	الحائر	سعودي	٣٠
١٠ جم حشيش + ١٥٠ حبه	الملز	سعودي	٣٠	١١.٣ جرام + ٧ حبه + مسحوق الهيروين ٣.١	الحائر	سعودي	٣٠
١٠.٣ جم حشيش	الحائر	سعودي	٣٠	١٨١.٥ جم حشيش	الحائر	بنجلاديشي	٣٠
١٨٤ حبه	الملز	سعودي	٣٠	٣٠.٩ جم حشيش + ١٦٤ حبه	الحائر	سعودي	٣٠
هيريون + حشيش	الحائر	سعودي	٣٠	٨.٥ جم حشيش	الحائر	سعودي	٣٠
ابتلاع ٢٥ حبه	الملز	سعودي	٣٠	٥٣.٥ جم حشيش	الحائر	يماني	٣٠
١٤.٢ جم حشيش + ١٩٩.٥ حبه	الملز	بنجلاديشي	٣٠	٠.٤ جم حشيش	الملز	سعودي	٣٠
٢.٦ جم حشيش	الملز	سعودي	٣١	٣٥.٣ جم حشيش + ٣٩ حبه	الحائر	سعودي	٣٠
حشيش + حبوب	الملز	باكستاني	٣١	٥ حبه بقصد الترويج	الحائر	سعودي	٣٠
٤٦.٥ جم حشيش	الحائر	سوداني	٣١	٢.٧ جم حشيش + ٣ حبه	الملز	سعودي	٣٠
٤٦.٥ جم حشيش	الحائر	يماني	٣١	٣ حبه	الحائر	سعودي	٣٠
٤ حبه	الملز	سعودي	٣١	٥١.٨ جم حشيش	الحائر	سعودي	٣٠
٧.٠٨ جم حشيش	الملز	يماني	٣١	٥١.٨ جم حشيش	الحائر	سعودي	٣٠
استعمال حشيش	الملز	سعودي	٣١	٥١.٨ جم حشيش	الحائر	سعودي	٣٠
استعمال	الملز	سعودي	٣١	٣٣.٦ جم حشيش	الحائر	سعودي	٣٠
استعمال	الملز	سعودي	٣١	٩.٣ جم حشيش + ٢٨ حبه	الحائر	سعودي	٣٠
استعمال	الملز	سعودي	٣١	٩.٣ جم حشيش	الملز	سعودي	٣٠
٢ حبه	الملز	سعودي	٣٠	استعمال حشيش	الحائر	سعودي	٣٠
٠.٦ جم حشيش	الملز	سعودي	٣٠	٤٥ حبه	الملز	سعودي	٣٠
١٧ حبه	الحائر	يماني	٣٠	٢٨٦٥ حبه	الحائر	سعودي	٣٠
١.٣ جم حشيش + ٣٦ حبه	الحائر	سعودي	٣٠	٢.٩ جرام انصاف حبوب + ١٥٠٠ حبه	الحائر	سعودي	٣٠
٢٠ حبه	الحائر	سعودي	٣٠	٣ حبه	الملز	بنجلاديشي	٣٠
٥٤.٦ جم حشيش + ١.٥ حبه	الملز	سعودي	٣٠	٧ حبه	الحائر	سعودي	٣٠
تعاطي	الحائر	سعودي	٣٠	٣ جم حشيش	الحائر	سعودي	٣٠
حيازة	العام	سعودي	٣٠	٠.٨ جم حشيش	الحائر	سعودي	٣٠
١٠.٥ حبه	الحائر	باكستاني	٣٠	كيسوله هيريون وزن ٨.٢ جم	الحائر	سعودي	٣٠

المبحث الثاني: منهجية البحث

اتخذت الدراسة أسلوباً منهجياً يمتاز بالعمق وهو الدراسات الكيفية **Qualitative Methods** . وفي دراسة السجون وهي دراسة أمنية وفيها مستوى من الحساسية الاجتماعية لكل أطراف عملية السجن (إدارة السجن والعاملين والحراس والسجناء والخدمات المساندة). وهذا المنهج ينحو نحو جمع المعلومات من خلال التفاعل المباشر بين الباحثين والمبحوثين من خلال ثلاثة وسائل للبحث هي: المقابلة والملاحظة والمناقشات الجماعية (جماعة الاهتمام).

وفي دراسة أمنية كهذه الدراسة وما تتطلبه من دراسة متعمقة تتطلب التفاعل المباشر بين الباحث والمبحوث فلم يتم استعمال الاستبانة وغيرها من وسائل جمع المعلومات الكمية. حيث أن الاستبانة في الغالب تفتقر إلى إمكانية التأكد من حالة المبحوث أثناء إجابته عنها.

وقد كانت المقابلة من النوع المفتوح بحيث تعطي الفرصة للمبحوث أن يتحدث بحرية ويقوم الباحث بتوجيه اللقاء لمجموعة من النقاط ذات الصلة بالبحث. وقد غطت عناصر المقابلة مايلي:

- ماهي المخالفات المرتبطة بالمخدرات ترويجا وحيازة واستعمالا في السجن.
- ماهي الثغرات الأمنية التي يمكن أن تهرب المخدرات من خلالها في السجن.
- من هي العناصر البشرية التي تساهم في إدخال المخدرات للسجن.
- ماهي عوامل انتشار المخدرات في السجن.
- ماهي أهم المقترحات المعينة على تأمين السجن من دخول المخدرات ومنع وضبط حيازة واستعمال المخدرات داخل السجن.

من متطلبات الملاحظة القيام بدراسة حقلية ميدانية يقوم الباحثون بالنزول إلى ميدان البحث وهو في هذه الدراسة سجن الملز والحائر والمطبخ المركزي للسجون في سجن العود. ويقوم الباحثون باستعمال الحواس الخمس لجمع المعلومات (البصر والسمع والشم والذوق واللمس) وفقا للحاجة المطلوبة للوصول

للمعلومات. وقد وضع لذلك سجل ملاحظات مفصل لتنظيم عملية الملاحظة. وقد بلغ عدد الزيارات الميدانية ١٠ زيارات، منها خمس زيارات لسجن الحائر وخمس زيارات لسجن الملز.

المناقشة الجماعية أو ما يمكن أن يطلق عليها جماعة الاهتمام **Focus Group**، هي وسيلة كيفية لجمع المعلومات. وتتطلب هذه الوسيلة اختيار عدد في حدود الخمسة أشخاص إلى ٨ أشخاص. ويعقد اجتماع حوارى لهذه الجماعة. ويقوم الميسر وهو الباحث بتوجيه الحوار حول عدة نقاط. ويتم تداول الحديث بين أفراد الجماعة ويتناقشون فيها، ثم يتم الاتفاق على ترتيب العبارات والأفكار. و يتخذ هذا الترتيب اصلا لتقرير البحث بعد مقارنته بنتائج المناقشات في جماعات أخرى. وقد عقد أكثر من ١٤ حلقة نقاش في السجون ولدى بعض الجهات المعنية.

وقد ركزت الحوارات على العناصر التالية:

- أكثر الانحرافات السلوكية والمخالفات انتشارا في السجن.
- ماهي المخالفات المرتبطة بالمخدرات ترويجا وحيازة واستعمالا في السجن.
- ماهي الثغرات الأمنية التي يمكن أن تهرب المخدرات من خلالها في السجن.
- من هي العناصر البشرية التي تساهم في إدخال المخدرات للسجن.
- ماهي عوامل انتشار المخدرات في السجن.
- ماهي أهم المقترحات المعنية على تأمين السجن من دخول المخدرات ومنع وضبط حيازة واستعمال المخدرات داخل السجن.

وقد صمم لذلك نماذج لتثبيت المعلومات لأجل معالجتها كيفيا واستخلاص النتائج منها بشكل مؤشرات.

المبحث الثالث: عوامل انتشار المخدرات في السجون

يركز هذا الفصل على عوامل انتشار المخدرات في سجون الرياض. ولا نعدو الحقيقة إذا قيل أن ما يقدم في هذا الفصل يصلح أن يكون مؤشرات لواقع السجون في المملكة، غير أنه لا يصل إلى مرحلة التعميم. وإن الداعي لاعتبار هذا التقرير مؤشرا هو طبيعة الإشراف الإداري والإدارة الرسمية الواحدة وكذلك الشعور بوجود المركزية وضعف الصلاحيات لدى الفروع. ومما يؤكد هذا المنحى أن إصلاحية الحائر وكذلك سجن الملز مع ضخامتهما من حيث عدد السجناء والقوى العاملة وحجم السجنين من حيث المساحة مازال مديرا السجنين يشكون من ضعف صلاحياتهما. وهذه الصلاحيات الضعيفة تعيقهما عن أداء أقل المهام. ومن مظاهر قلة الصلاحيات لديهم عدم قدرتهما كمدراء أو نوابهما والضباط المناوبين على اتخاذ قرارات مهمة في مسألة العصيان وضبط السجناء وتحويلهم إلى السجن الانفرادي. كما أنهم غير قادرين من ناحية الصلاحيات المالية على سد ثغرات أمنية كبيرة جدا، كإزالة بعض المباني التي تعيق عملية الرقابة أو صيانة بعض أسوار السجن القصيرة والتي تكون ثغرة أمنية لتسريب المخدرات للسجن مع علم الجميع بها. وقد لا تكون مشكلة الصلاحية مشكلة حقيقية ولكنها مختلقة من قبل إدارة السجن هروبا من المسؤولية واتقاء للمساءلة، حيث تعلق عوامل حدوث المشكلات كالحريق أو هروب السجناء أو انتشار المخدرات بين السجناء أو غيرها على قرارات وإجراءات صدرت من مدراء أو نواب سابقين. ومن المفارقات في إجراءات العمل في سجون الرياض أن إدارة السجن لديها من القدرة في جلب المحسنين وفاعلي الخير لدعم النشاطات الثقافية والاجتماعية وحتى لتوسعة وبناء ملاعب رياضية وغيرها ولكنهم لا يطلبون منهم المساعدة في سد الثغرات الأمنية الكبيرة والتي تكفيها مبالغ قليلة. ويمكن تحليل هذا السلوك الإداري من الناحية النفسية للإدارة برغبتهم في الضغط على الإدارة العليا لتعطيهم المزيد من الصلاحيات والدعم المالي.

ومما يؤكد هذه النظرة أن هناك تقصير واضح في نظافة ورعاية قسم الحجوزات الانفرادية سواء للسجناء أو الأفراد العسكريين القائمين على الحماية، ورغم معرفة إدارة السجن بقيام الباحثين بزيارة لهذا القسم والعزم على أخذ الصور الفوتوغرافية، إلا أن الإدارة لم تغير من الوضع السيئ شيئا. وفي ذلك دلالة على رغبة إدارة

السجن بإيصال هذا الوضع السيئ للمسؤولين وحتى إلى الإعلام. وقد يكون في هذا الإجراء نقص في الوطنية لأنه يعطي انطباعا سيئا عن الخدمات الحكومية وقد ينتشر ذلك في وسائل الإعلام والإنترنت، رغم قدرة إدارة السجن في حلها بشكل سريع.

ومن المظاهر التي لاحظها الباحثون في زيارتهم الميدانية للسجون - كأحد عوامل انتشار المخدرات- قيام شكل من العلاقات الاجتماعية مرتكزة على البعد القبلي. فهناك ترابط قبلي بين السجناء من ناحية وبينهم وبين العاملين من الأفراد العسكريين.

وهذا الترابط القبلي يفتح ثغرات كبيرة للتواطؤ والتعاون في مجال ترويج المخدرات وانتشارها في السجون. ومن مظاهر هذا التعاون:

- تسهيل مهمة التحويل من جناح إلى آخر مما يكسر مسائل تصنيف السجناء حسب الجريمة ويحول التصنيف على أساس قبلي.

- تسهيل دخول المخدرات إلى السجن.

- تسهيل انتقال المخدرات من جناح إلى آخر.

- عند ضبط المتورط في المخدرات يلعب البعد القبلي دورا بارزا في التغطية على الجاني يكون في أقل حالاته إتلاف المضبوطات والتغطية عليه.

وانتشار المخدرات في السجون له عوامل اجتماعية اقتصادية مرتبطة بحاجات العاملين في السجون. وتمثل هذه الحاجات في معادلة الضغوط الاقتصادية والضغوط الاجتماعية ومسائل الردع. فالمتتبع لرواتب ومكافآت العاملين في السجون يجدها من أقل القطاعات الأمنية. هذا الضعف في الحوافز يرافقه إغراءات كبيرة جدا لا توجد في أي مكان. فالمكاسب المالية من ترويج وتميرير المخدرات تعد من أكثر المكاسب على مستوى العالم. وعليه فإن هذه الإغراءات مع ضعف الحوافز والمكافآت يهيئ الطريق إلى انتشار ترويج المخدرات في السجون. كما أن الضغوط الاجتماعية والقبلية والرفاق والزملاء يقدم أساسا للتغطية على المخالفين من العاملين في السجون.

والقطب الثالث للمعادلة هي مسألة ردع من يقبض عليه أو سلسلة الروادع الثمانية، وهي: الاكتشاف، و

القبض، والتحقيق، والمحاكمة، وإصدار العقوبة، وقوة العقوبة، وحسم التنفيذ، وسرعة التنفيذ. فإن العمليات العقلية المصاحبة للإقدام على الترويج محكومة بتفكير الجاني في سلسلة الروادع. فإذا غلب على تفكيره تحقق هذه السلسلة فإنه يتوقف عن الإقدام على ترويج المخدرات. وإن غلب على الظن ضعف تحقق مراحل وخطوات هذه السلسلة فإن الإقدام أمر محقق.

وفي صورة مأساوية لواقع انتشار المخدرات في السجون ما ورد على لسان أحد مسؤولي السجون بتقبل تعاطي المخدرات كحل لمشكلة الازدحام وسوء الأحوال داخل السجن. فقد عبر المسئول بأن تعاطي المخدرات جعل السجناء في حالة من التخدير ليكفوا عن المطالبة بالخدمات أو الشكوى من الزحام. وهذه الصورة تعبر عن اليأس الذي وصل إليه مسؤولو السجون.

والازدحام كأحد العوامل الأساسية في انتشار المخدرات وغيرها من السلوكيات واقع مشاهد في السجون غير أنه أمر قابل للحل. وعند التقاعس في حل هذه المشكلة فإن المغرضين من داخل السجن سيستغلون هذا الوضع لتحقيق مآربهم بترويج المخدرات. وهذا يتطابق مع المثل الدارج «الصيد في الماء العكر». ونقطة الزحام نقطة خطيرة بحكم أن الزحام أهم العوامل المسهلة للترويج وهي بيئة مواتية ليستغلها المغرضون.

ويسير هذا التقرير المرحلي متخذاً الاتجاه الثلاثي في تحليل عوامل انتشار المخدرات. ويشمل هذا الاتجاه البعد التنظيمي المرتكز على الإدارة العامة للسجون ونظامها الإداري والبيئة العمرانية. والبعد الثاني المرتبط بطبيعة وإدارة القوى العاملة وتوزيع المهام والرقابة. والبعد الثالث المتصل بالسجناء وتقديم الخدمات لهم وتصنيفهم وتوجيههم. غير أن هناك أبعاد أخرى لا تقل أهمية عن هذه الأبعاد الثلاثة. ألا وهي الجوانب الخارجية للسجون، مثل؛ التحقيق، والمحاكمات، والترحيل، ومكافحة المخدرات وغيرها.

ومن أهم العوامل مايلي:

أولاً: البيئة العمرانية للسجون

عند تصميم أي مبنى لابد من معرفة خصائص المبنى والغرض الذي يسعى لتحقيقه من أجل أخذ هذه العوامل في الاعتبار عند تصميم المبنى حتى يمكن للمبنى إنجاز المهمة التي تم تصميمه من أجلها بأفضل صورة. والسجون بيئة لها خصائص فريدة لابد أن تنعكس على تصميم وبناء السجون فالغرض الأساسي من السجون هو حجز المسجونين ومنع فرارهم من السجن وكذلك توفير الحماية لهم وللعاملين في السجون. ويلاحظ على كلا السجنين خلل كبير في التصميم مما ساهم في إضعاف القدرة على السيطرة وال ضبط فيهما مما أدى إلى وقوع العديد من المخالفات السلوكية والتجاوزات داخل كلا السجنين. كما نتج عن هذا القصور في التصميم وجود بيئة غير جيدة في السجن مما يسبب مشاكل نفسية وسلوكية داخل السجن. ويكن تحديد مصادر الخلل في تصميم وبناء السجنين في الأسوار والمداخل والممرات والأجنحة والغرف والخدمات

ثانياً: عوامل الضبط والتقنيات الأمنية

تستخدم إدارة السجون تطبيقات حاسوبية قديمة ولا تلبى احتياجات السجون ، ولا زال هناك اعتماد كبير على السجلات الورقية التقليدية إلا في حالات محددة يلزم فيها النظام التسجيل الإلكتروني من خلال تطبيقات مركز المعلومات الوطني لأغراض إحصائية وإدارية. وقد حاولت إدارة السجون تطوير بعض التطبيقات بالاعتماد على برامج ميكروسوفت من أجل تسجيل بعض معلومات السجناء وهذه التطبيقات تختلف من سجن لآخر. وهذا يجعل من الصعب على إدارة السجن ضبط حركة السجناء داخل السجن وخارجه حيث أن حراس الأجنحة يستخدمون دفاتر ورقية قديمة في تسجيل حركة السجناء من وإلى الأجنحة وبعد خروج السجنين من الجناح يستحيل معرفة مكانه بالضبط حيث لا توجد وسيلة إلكترونية لمتابعة السجناء. كما أن عدم وجود قاعدة معلومات مركزية لدى إدارة السجون تحتوي على معلومات شاملة عن السجنين مثل قضيته ومكان حجزه وحالته الجنائية والاجتماعية والصحية والنفسية والاقتصادية ووضع قضيته حالياً يعيق إدارة السجون عن إدارة السجن بالشكل الأمثل كما سيسبب مشاكل نفسية للسجناء مما يجعلهم في حالة قلق وقد يندفعون إلى

ارتكاب مخالفات سلوكية داخل السجن للهروب من واقعهم. ويدخل في ذلك الرقابة الداخلية والخارجية والتفتيش والتي يلاحظ أنها مازالت بحاجة إلى التطوير لضمان ضبط السجناء ومنع الانحرافات وتعاطي وترويج وتهريب المخدرات إلى السجن.

ثالثاً: التنظيم الإداري:

يشكل التنظيم الإداري من أهم عوامل نجاح المنشآت المختلفة في أداء أعمالها ، فإذا كان التنظيم الإداري يراعي توزيع الصلاحيات والسلطات والاختصاصات بين الإدارات المختلفة بشكل صحيح فإن المنشأة تستطيع القيام بعملها بفاعلية . وإدارة السجون لديها تنظيم إداري قديم تم تطبيقه منذ أن تم إنشاء السجون وتم إدخال بعض التعديلات عليه بعد انفصال السجون عن الأمن العام. ويدخل في ذلك الهيكل التنظيمي و اللوائح وإجراءات العمل التنفيذية و إدارة العاملين.

رابعاً: تأهيل العاملين في السجون:

تعد المواد البشرية في المنشأة من أهم مصادر القوة أو الضعف فيها وذلك أن المنشأة لا يمكن أن تعمل وتحقق أهدافها بدون العنصر البشري ولذا هناك اهتمام شديد لدى المنشآت المتميزة على استقطاب الكفاءات وتدريبهم وفق أحدث أساليب العمل من أجل رفع كفاءتهم المهنية. لا يوجد معهد تدريب خاص بالمديرية العامة للسجون لذا تلجأ المديرية العامة للسجون لتدريب الضباط في كلية الملك فهد الأمنية وتدريب الأفراد في معاهد قوة الطوارئ أو قوة الأمن الخاصة. ومدة البرنامج تسعة أشهر، منها ٤٠ يوماً للتدريب التأسيسي ويطبق على جميع العسكريين ، وبقية المدة يتم تدريس المتقدمين الجدد مواد تخصصية في مجال السجون يتم تدريسها من قبل إدارة السجون. ويتصف التدريب المتخصص بأنه عام حيث يدرس فيه خمسة مواد هي : أمن السجن ، والرعاية والإصلاح ، والإجراءات التنفيذية لقضايا السجناء ، وتنفيذ الأحكام الشرعية ، والمخدرات. ويتضح من توصيف هذه المواد (وفقاً للمعلومات التي وفرتها المديرية العامة للسجون) أنها معلومات عامة تعطى للمتدربين الجدد وهذه المواد لا توفر للمتدربين التأهيل المناسب للعمل في بيئة السجون.

خامساً: إدارة السجناء:

يقصد به إدارة جميع القضايا التي تتعلق بالسجناء مباشرة سواء من ناحية الرعاية أو الضبط الأمني لهم داخل السجن. ومن خلال ملاحظات ومقابلات وورش العمل في السجنين محل الدراسة فهما يفتقدان الإدارة الفعالة للسجناء ورعايتهم.

سادساً: الثغرات الأمنية لتهرب المخدرات إلى داخل السجن

١ - الدائرة الخارجية:

وتشمل البوابات الخارجية والأسوار والأبراج والحرم الخارجي. وتعد هذه الدائرة خط الحماية الأول لمنع دخول الممنوعات وخصوصاً إلى داخل السجن. و بمقدار قوة ضبط هذه الدائرة، يكون مستوى توفر المخدرات داخل السجن. ومن خلال هذه الدراسة فقد اتضح ضعف مستوى الضبط في هذه الدائرة مما يعني وصول المخدرات بشكل كبير إلى الدائرة الوسطى. ويوجد العديد من وسائل التهريب التي يتم استغلالها من أجل عمليات التهريب في الدائرة الخارجية ومنها؛ الإعاشة، و التموين (البقالة)، و الأفراد، و الضباط، و العمال، و الموظفين، و السجناء، و أدوات الصيانة، و المركبات، و الأغراض الشخصية، و الخلوة الشرعية. ووفقاً لورش العمل فإنه قد تواتر في جميعها أن الأفراد يشكلون الوسيلة الأولى في تهريب المخدرات وإدخالها من خلال هذه الدائرة وتأتي الإعاشة و التموين و السجناء و المركبات في المرتبة الثانية، وتأتي بقية الوسائل في المرتبة الأخيرة.

و لكون الأفراد الوسيلة الأولى لتهريب وترويج المخدرات فإن ذلك ناتج عن عدة عوامل منها:

- معرفتهم للبيئة الداخلية للسجن وسهولة تحركهم فيها.
- معرفتهم بالضباط المتميزين وتلافي الوقوع تحت ملاحظتهم.
- معرفتهم بنقاط الضعف والثغرات الأمنية في السجن.
- عدم وجود معايير مناسبة لاختيار الأفراد العاملين في السجون.
- تنازل الضباط للأفراد عن بعض الصلاحيات الأمنية الكبيرة بحيث تستغل بشكل سلبي.

ورغم خطورة الأفراد كوسيلة أساسية لتهديب وترويح المخدرات إلا أن دور الضباط في إدارة السجون لا يمكن إغفاله أو تجاوزه لتتم هذه العمليات. و لفئة الضباط دور في عمليات تهديب وترويح المخدرات بقصد أو بدون قصد من خلال ما يلي:

- سوء الإدارة والإشراف والمتابعة الأمنية مما قد يساعد في حدوث عمليات التهريب.
- وجود علاقات قبلية تربط بين الضباط والأفراد و السجناء المتورطين في عمليات تنظيم تهريب المخدرات وترويجها داخل السجن.
- التغاضي عن تجاوزات ومخالفات بعض السجناء من المعارف كالأصدقاء والجيران والأقارب وغيرهم.
- استغلال الصلاحية من قبل بعض الضباط للمساعدة في نقل بعض السجناء المتورطين في المخدرات من جناح إلى جناح أو السماح لهم بزيارة سجين آخر في جناح آخر.
- إدارة تنظيمات تهريب المخدرات داخل السجن من خلال الدعم اللوجستي والمباشر لعمليات التهريب والترويج والتوزيع.
- وقوع بعض الضباط المتميزين ضحية للمهربين والمروجين بتقديم اتهامات غير صحيحة ضدهم وتضخيم هفواتهم والتبليغ عنهم أو التضييق عليهم لكي يتركوا مواقعهم ويتعدون عن مواقع الضبط الأمني في داخل السجون.

وما ذكر هنا عن علاقة الضباط بعمليات تهريب وترويح المخدرات في السجون في هذه الدائرة ينطبق على الدائرتين الأخرين الوسطى والداخلية حيث أنها دوائر مترابطة ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض.

٢- الدائرة الوسطى:

وتشمل بوابات السجن الداخلية والساحات الداخلية والخدمات المساندة (المطبخ والمغسلة والملاعب والمستوصف والمدرسة والورش والمكتبة) وبوابات الصالات والممرات المؤدية للأجنحة. وتعد هذه الدائرة خط الحماية الثاني لمنع دخول المخدرات وتوزيعها داخل السجن، وهي حلقة الوصل الخطيرة بين الدائرتين الخارجية والداخلية. وتتصف هذه الدائرة بكثرة المنافذ فيها والتي يتم من خلالها تمرير المخدرات.

وتتشارك هذه الدائرة مع الدائرة الخارجية في معظم وسائل التهريب التي سبق الإشارة إليها. وفي هذه الدائرة تبرز أهمية بعض الوسائل على سبيل الترتيب من حيث الأهمية مثل:

- الأفراد أثناء تأديتهم لأعمالهم.
- السجناء عند انتقالهم من مكان إلى آخر داخل السجن (مثل الذهاب للمستوصف أو المدرسة وغيرها).
- العمال عند نقل وتوزيع التموين والإعاشة والقيام بأعمال الصيانة والنظافة.
- الموظفين المدنيين أثناء قيامهم بأداء أعمالهم داخل السجن، كالعاملين في المستوصف والمدرسين والأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم.

٣- الدائرة الداخلية:

وتشمل أبواب الأجنحة، والنوافذ وفتحات التكييف ومناطق التشميس في الأجنحة و أسطحها. وبعد تمرير المخدرات إلى داخل الأجنحة تبدأ عمليات التوزيع من خلال المروج الأساسي داخل كل جناح ومن ثم تصل للمستخدم. وتوجد في هذه الدائرة عوامل تستغل لتهريب وترويج المخدرات ومن أبرزها من ما يلي:

أ- الاتصالات:

وتعد الاتصالات من أهم العوامل التي تساعد في تهريب وترويج المخدرات في السجن بل قد تكون هي العمود الفقري لهذه الجريمة، وتنقسم الاتصالات في السجن إلى قسمين هما: الهاتف المحمول و الهاتف الثابت عن طريق الكبائن المركبة في السجن إما داخل الجناح أو في الصالات. فيما يتعلق بالهاتف المحمول فإنه ممنوع ويدخل إلى السجن عن طريق التهريب إما أجهزة أو شرائح. وتشمل الهواتف المحمولة المضبوطة مع السجناء كل شركات الهاتف المحمول (الاتصالات السعودية، موبايي، زين)، ومن المحتمل توفر هاتف الشريا و برافو وغيرها من وسائل الهاتف المحمول الدولي. والجدير ذكره بأن السجن وضع أجهزة لقطع اتصال بعض شركات الهواتف المحمولة دون باقي الشركات، مما يدل على وجود خلل إداري وضعف المعرفة والتنسيق ومتابعة التطور. مع وجود تأكيدات بأن هذا القاطع لا يعمل في كثير من الأحوال. ورغم وجود القواطع في الساحات وتحت رقابة الأفراد وبعيدا عن السجناء إلا أنه يتم قطع أسلاك هذه الأجهزة

بفعل فاعل مما يدل على وجود شكل من أشكال التواطؤ. ويعد الهاتف المحمول عاملاً أساسياً في تهريب وترويج المخدرات في السجن من خلال التواصل مع الخارج وتحويل الأموال عن طريق البنوك وبيع وشراء بطاقات الهاتف كقيمة للمخدرات.

ب- التدخين:

يبدأ المدخن بوعي أو بدون وعي في البحث عن بعض المواد الكيميائية الأخرى، التي تساعد على سد الفجوة نتيجة شعوره الدائم بالاحتياج الذي يتولد فعلياً مع كل سيجارة يدخنها، ولكنه يتصور أن ذلك الشعور عبارة عن ضعف متأصل بداخله تساعد كل سيجارة على التخلص منه، ومن ثم يعمل جسده على بناء مناعة جزئية ضد النيكوتين وعندما يدخن سيجارة بعد ذلك فإنها تخفف بشكل مباشر من النشوة واللذة، وبشكل جزئي من الشعور بالخواء وعدم الاستقرار الذين تسببت فيهما السيجارة السابقة وبالتالي تكون الرغبة الطبيعية في أن يدخن كثيراً ومن ثم يتحول الأمر إلى تناول المشروبات الكحولية أو تدخين الماريجوانا أو تعاطي الكوكايين أو الهيروين وغير ذلك وهم بذلك لا يقلعون عن التدخين بل إن كل ما يفعلونه هو السقوط من جديد في هفوة بعض المواد المخدرة الأخرى لتجديد نشوة الشعور بالمتعة واللذة في التدخين. وتعتبر ظاهرة التدخين منتشرة بشكل ملفت للنظر في أرجاء السجن. من المعلوم أن تعاطي مخدر الحشيش يتطلب استعمال السجائر لتدخينه ولا يمكن استعمال هذا المخدر مباشرة بدون السجائر إلا في حالات قليلة وبصعوبة وذلك عن طريق الفم. ولهذا فإن السماح بالتدخين في الأجنحة يساعد على انتشار تعاطي وترويج الحشيش خاصة أن الحشيش من أكثر المخدرات تهريباً وترويجاً واستعمالاً في السجون. ويتبع ذلك عوامل أخرى ذات صلة برئيس الجناح ونائبه، و الجهاز الأمني، و السجناء، و الازدحام.

المبحث الرابع: المقترحات التنفيذية لمكافحة المخدرات في السجون

عند إجراء تقييم شامل لجميع العوامل الرئيسية لتعاطي وترويج المخدرات داخل السجون والمتمثلة في البعد التنظيمي المرتكز على الإدارة العامة للسجون ونظامها الإداري والبيئة العمرانية. والبعد الثاني المرتبط بطبيعة وإدارة القوى العاملة وتوزيع المهام والرقابة. والبعد الثالث المتصل بالسجناء وتقديم الخدمات لهم وتصنيفهم وتوجيههم. كما أن هناك أبعاد أخرى لا تقل أهمية عن هذه الأبعاد الثلاثة. ألا وهي الجوانب الخارجية للسجون، مثل؛ التحقيق، والمحاكمات، والترحيل، ومكافحة المخدرات وغيرها. يتبين أن هذا العوامل متداخلة ومتشابكة فيما بينها حيث أنها ساهمت في وجود بيئة خصبة لتفشي تعاطي وترويج المخدرات في السجون.

وهذه الإستراتيجية تسعى لإيجاد حلول لمشكلة تعاطي وترويج المخدرات في سجنى الملز والحائر والحد منها بشكل كبير. ومما يجدر الإشارة إليه أن الاستراتيجيات المطبقة في مختلف دول العالم لمعالجة مشكلة المخدرات في السجون هي استراتيجيات تسعى للحد من هذه المشكلة ولن تستطيع القضاء عليها. ومن أمثلة ذلك منهجية عمل إستراتيجية إصلاحية كوينزلاند للقضاء على ظاهرة المخدرات من خلال تبني منهجية (حالة الصفر) لمتعاطي المخدرات داخل السجن. ومن الأمثلة أيضا إستراتيجية خفض استعمال السجناء على المخدرات والكحول في السجون النيوزلندية استجابة لقضايا استعمال المخدرات والكحول من قبل المجرمين داخل السجون.

ركزت الخطة التنفيذية على تحقيق الهدف الإستراتيجي المتمثل في القضاء على تفشي مشكلة تعاطي وترويج المخدرات داخل سجنى الحائر و الملز من خلال التركيز على فرض ثقافة

الضبط الأمني في السجون. حيث اشتملت الخطة التنفيذية على العناصر الرئيسية للإستراتيجية. وقد تم تطوير الخطة الإستراتيجية بحيث تشمل المحاور الرئيسية:

أولاً: القيادة والإدارة

١. استقطاب الكفاءات المتميزة للعمل في السجون: لتطوير بيئة العمل في السجون وإدخال ثقافة عمل جديدة بدلاً من الثقافة السائدة حالياً في السجون سواء على مستوى القيادات العليا أو القيادة الوسطى أو الأفراد التنفيذيين (صف الضباط) فإنه ينبغي استقطاب كفاءات متميزة من مختلف قطاعات وزارة الداخلية للعمل في السجون حتى تحل محل التشكيل الحالي تدريجياً.

٢. تطوير النظم الإدارية في السجون: تحقيق الكفاءة والفاعلية في أعمال السجون لابد من تطوير النظم الإدارية وذلك من خلال إعادة تنظيم الهيكل الإداري للسجون ومديرية منطقة الرياض مع مراعاة منح مزيد من الصلاحيات الواضحة والكافية لمدراء السجون ومدير المنطقة ، وتحسين وتوثيق إجراءات العمل في السجون.

٣. إنشاء قوة شرطة عسكرية خاصة: تولى هذه القوة أعمال الأمن والحماية والتفتيش في السجون، وترتبط تنظيمياً بمدير عام المديرية العامة للسجون مباشرة. وتكون هذه القوة مستقلة إدارياً وإشرافياً عن إدارة كل سجن، ويخضع لتفتيشها جميع العاملين والزائرين وغيرهم دون استثناء.

٤. إنشاء وحدة خاصة بمكافحة المخدرات داخل السجون للقيام بمهام البحث والتحري والقبض في قضايا المخدرات ، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتبادل المعلومات. وهذه ترتبط بقوة الشرطة العسكرية الخاصة.

٥. الحوافز والمكافآت: يعد العمل في السجون من أخطر أماكن العمل وذلك لطبيعة وخصائص بيئة السجون من حيث المخاطر والمغريات مما يستوجب إيجاد نظام للحوافز والمكافآت يستطيع معادلة الضغوط التي يتعرض لها العاملين في السجون.

٦. تطوير مهارات وقدرات الضباط الجدد في السجون: يعتبر الضباط حديثو التخرج من رتبة ملازم و ملازم أول أكثر قابلية من غيرهم من الضباط العاملين في السجون على إيجاد حلول للمشاكل المختلفة التي تواجه السجون ومن أهمها مشكلة تعاطي وترويج وتهريب المخدرات والتعاون مع الجهات الأخرى لحل هذه المشاكل. وهذا الاستعداد يعود لكونهم حديثي التخرج وما زال لديهم حماس لتطوير أساليب وإجراءات العمل في السجون.

ثانيا: البيئة العمرانية

تحسين البيئة العمرانية الداخلية والخارجية لسجن الملز والحائر وذلك لمعالجة الخلل في كل من التصميم والإنشاءات من أجل سد الثغرات البنائية التي تستغل في عمليات تهريب وترويج المخدرات. ويتم ذلك خلال مايلي:

١. تتبع كافة الفتحات والثغرات في أسوار السجون والعمل على سدها ورفع الأسوار بما فيه الكفاية.

٢. وضع حمي لا يقل عن ١٠٠ متر يحيط بالسجن. وهو عبارة عن سور آخر له بوابة رئيسية مقابل بوابة السجن الداخلية. وتكون هذه البوابة مكان نظام الحراسة الجديد المقترح والذي سيذكر آنفا. ويزود هذا السور بالشبك القوي والمحصن ويلزم متابعته وبشكل يومي لأغراض الصيانة حتى يسلم من عبث العابثين والمعرضين. ويلزم في سجن

الحاير مسح خريطة الأحرش الواقعة في جنوب السجن وتسوية أجزاء منها وإزالة الأشجار الكثيفة والتي يمكن أن تستغل في توصيل وإخفاء المخدرات.

٣. تحسين الطريق الدائري في داخل السجن بحيث تستطيع سيارات الرقابة المرور حول كل السجن دون عوائق. وهذا يتطلب إصلاح الهبوط في أرضية السجن وخاصة سجن الحائر. وتزويدها بالكاشفات الضوئية.

٤. تتبع الثغرات البنائية سواءً في الأجنحة وخاصة الملاصقة للأسوار الخارجية وأسفل فتحات الأبواب حتى لا تستغل هذه الفتحات لإدخال المخدرات للأجنحة.

٥. تحسين بناء الأبراج وتزويدها بالإضاءة والتكييف ودورة المياه وتحسين الدرج المؤدي إليها، ووضع وسيلة اتصال فعالة بين الأبراج ومركز التحكم والسيطرة.

ثالثاً: أنظمة التحكم والمراقبة:

١. التقنية الأمنية: وضع نظام تقني أمني متكامل يوفر الحماية للسجن ويساهم في عمليات المراقبة ودعم إجراءات منع دخول المخدرات للسجون وتوفير المعلومات وفق ما يلي:
 - مركز التحكم والسيطرة، ويعمل على إدارة و مراقبة وتوثيق جميع العمليات إلكترونياً.
 - المحيط الأمني الخارجي: تزويد المحيط الخارجي بأجهزة استشعار للحركة، وكاميرات مراقبة تعمل في الظلام، ومختلف الظروف الجوية.
 - كاميرات المراقبة: تركيب شبكة كاميرات مراقبة تغطي كل أجزاء السجن من الداخل وهذا يساهم في توفير الرادع الأمني علاوة على ضبط العاملين في السجن.

- بوابة الدخول الإلكترونية, وتعمل على التحكم في عملية الدخول والخروج من وإلى السجن, وتوثيق جميع الإجراءات المتعلقة بذلك, وذلك للرجوع إليها عند الحاجة.
- نقاط عبور إلكترونية, وتوضع في مداخل الأجنحة والممرات داخل السجن للتحكم في حركة العاملين داخل السجن وغيرهم.
- أجهزة التفتيش, توفير أجهزة تمكن من تفتيش جميع ما يدخل للسجن من خلال نقاط التفتيش مثل الملابس والأغذية و مواد الصيانة, وغيرها. وأجهزة التفتيش الشخصي تستطيع الكشف عن الممنوعات مثل المخدرات.
- أنظمة قطع الاتصالات الخاص بجميع شركات الاتصالات المتحركة.
- أنظمة مراقبة وتسجيل الاتصالات للهاتف الثابت بالسجن: الاتصال ليس حق للسجين بل ينبغي أن يكون امتياز يعطى للسجناء المنضبطين الذين لم يرتكبوا مخالفات لأنظمة ولوائح السجن ويتم الاتصال من خلال النظام المراقب ولأشخاص لهم علاقة مباشرة بالسجين مثل العائلة و المحامي و الوكيل الشرعي.
- وضع نظام لمراقبة وتتبع مركبات السجن وخصوصاً التي تنقل السجناء ، حيث أن نظام AVL يمكن من تتبع تحركات تلك المركبات من لحظة خروجها من السجن وحتى عودتها للتأكد من أن عملية نقل السجناء تمت وفق خط السير المحدد سلفاً ولم يكن هناك توقفات غير مسموحة.

- قواعد البيانات الأمنية, وتقوم بتخزين جميع ما يتم رصده وتسجيله في السجن باستخدام مختلف التقنيات الأمنية المشار إليها سابقاً, وترتبط بقواعد البيانات الأخرى الموجودة في السجون.

٢. احترازات أمنية:

- إنشاء وحدة للكلاب البوليسية المدربة على كشف المخدرات.
- توزيع مهام العمل اليومي للإفراد بشكل آلي من أجل الحد من العمل المنظم لتهديب وترويج المخدرات داخل السجن.
- الكشف العشوائي عن استخدام المخدرات للسجناء وللعاملين في السجن.
- التفتيش المفاجئ من قبل الشرطة العسكرية لجميع مرافق السجن بمن فيه من سجناء أو عاملين.
- استخدام أساليب متنوعة ومختلفة للتفتيش الشخصي.
- تشغيل مطبخ سجن الملز.
- المنع النهائي لما يسمى بالبقالات داخل السجون والاكتفاء بما يصرف من تغذية رسمية.
- عدم السماح لدخول أي شخص لداخل السجن إلا بأذن رسمي وفق التعليمات المنظمة لذلك ويكون مع من يدخل أحد أفراد الشرطة العسكرية بحيث يكون برفقته طوال فترة تواجده داخل السجن.
- إغلاق جميع البوابات الجانبية بحيث لا يتم الدخول للسجن إلا من خلال بوابة واحدة فقط.

- منع كافة المركبات من الدخول للسجن ويلزم إيقافها بالخارج وتوفير وسائل نقل مناسبة داخل السور لتوصيل العاملين وغيرهم إلى أماكن عملهم داخل السجن. وبالنسبة للمواد والأغراض فتوضع لها مركبات خاصة لنقل هذه الأغراض للدخل من خلال بناء رصيف تفريغ تنقل من خلاله الأغراض بعد تفتيشها إلى المركبة الداخلية. وبالنسبة للأغراض التي لا يمكن تحويلها بهذه الطريقة فيلزم تفتيشها بشكل دقيق ومركز ومتابعتها أمنياً من قبل الشرطة العسكرية حتى تكمل مهمتها.
- تعزيز الإجراءات الأمنية في سجن العود المعد كمستودعات ومطبخ مركزي للسجون.

رابعاً: إدارة القوى العاملة وتأهيلهم

- إلغاء الحراسات الخاصة بالأجنحة والاستعاضة عنها بالكاميرات والأجهزة الإلكترونية الحساسة للصوت والصورة. ووضع وسائل إنذار للتواصل مع مركز التحكم. ومن خلال هذا الإجراء سيتم توفير ما يقرب من مئة فرد يوميا لأعمال السجن الأخرى. كما سيساعد هذا الإجراء في منع تواطؤ الحراس مع السجناء في ترويج المخدرات. وبهذا الإجراء ستنتهي شكاوى الحراس من سوء أماكن حراستهم وقلة الخدمات.
- التوظيف وشروط التعيين، لا بد من وضع شروط خاصة لقبول المتقدمين للعمل في السجون وخصوصاً فيما يتعلق بالبنية الجسمية والطول بحيث يتم التركيز على تجنيد الأشخاص ذوي البنية القوية والطول علاوة على إخضاع المتقدمين لاختبارات تساعد في

تحديد مقدرتهم على العمل في بيئة السجون والتعامل مع السجناء مثل الاختبارات النفسية .

- تطوير برامج التدريب للعاملين في السجون من أفراد وضباط للتركيز على التدريب المتخصص الذي يؤهلهم للعمل في بيئة السجون من حيث ضغوط العمل والتعامل مع السجناء بمختلف خصائصهم ومشاكلهم النفسية والاجتماعية والصحية.

خامساً: إدارة عمليات السجن:

- برنامج تهيئة السجناء : الاستقرار النفسي والاجتماعي والعائلي للسجين من أهم العوامل التي تساعد على الحد من تعاطي المخدرات داخل السجن ومن خلال برنامج يتم فيه تهيئة السجين للحياة الجديدة داخل السجن . فهذا البرنامج إضافة إلى الكشف الطبي يشتمل على تسجيل جميع المعلومات المتعلقة بالسجين في سجل يوضح أهم خصائص السجين (العمر ، المؤهل ، السوابق ، الحالة الاجتماعية ، الحالة الاقتصادية ، الحالة النفسية, بصمة السجين وصورته) مما يساعد على تهيئة السجين للتأقلم مع بيئة السجن من خلال تعريفه بأنظمة وتعليمات السجن خصوصاً العقوبات المترتبة على ارتكاب المخالفات وتنبهه على عدم وقوع ضحية للاستغلال . وكذلك مساعدته على ترتيب شؤونه الخاصة خارج السجن مثل توفير الضمان الاجتماعي ومساعدات أخرى لعائلته من خلال لجنة رعاية السجناء وأسرتهم . وإذا تبين أن السجين متعاطي للمخدرات أو يعاني من مشاكل نفسية أو اجتماعية فيقدم له العلاج من قبل المتخصصين.

- تصنيف السجناء: ويقصد بذلك إعادة تصنيف السجناء وفقا لقضاياهم والفصل التام بينهم في كل شيء ومنع وقطع التواصل فيما بينهم ومنع أي شكل من أشكال التصنيف القائم على أساس قبلي أو عرقي.
- الأجنحة الخاصة بالمرضى النفسيين والمصابين بالأمراض المعدية تكون تحت الرعاية الطبية والنفسية التامة بأطباء وطواقم طبي كامل في موقع الأجنحة.
- السعي نحو التخفيف من الزحام داخل الأجنحة ، ونظرا إلى أن عدد السجناء في سجن الحائر في وضعه الراهن عدد معقول نسبيا فيلزم السعي إلى عدم الزيادة فيه إلا بحدود الأعداد المحددة. حتى لا يستعصي الأمر على العلاج.
- توحيد الزي وترقيم السجناء من أجل فرض النظام والحد من إخفاء الممنوعات في ملابس السجناء أثناء تنقلهم داخل السجن أو نقلهم إلى خارج السجن.
- تحديد الممتلكات الشخصية للسجين بطقمين أو ثلاثة من الزي، وسرير، وفرش، وغطاء، ووسادة وبلون موحد. ومنع تراكم الفرش والأغراض ووضع الستائر على الأسرة.
- وضع برنامج يومي للسجناء يحدد وقت الاستيقاظ والنوم ومواعيد الوجبات ومواعيد الأنشطة أن وجدت من أجل فرض النظام والضبط الأمني في السجن .
- منع تداول النقد نهائيا من أجل البقالة أو غيرها من الأمور. ويكون قسم الأمانات خص بالمبالغ التي لدى السجين وقت دخوله وتسلم له عند خروجه أو تسلم لمن يريد خارج السجن من عائلته فقط دون غيرهم. منعا لاستعمال هذه الأموال للمخدرات.
- وضع برامج وأنشطة تعليمية وثقافية ورياضية طوال العام لاستغلال أوقات السجناء.
- منع التدخين نهائيا

سادساً: التشريعات:

- تطوير آلية منح المكافآت لمن يبلغ أو يساهم في ضبط المخدرات وغيرها من الممنوعات في السجن بحيث يركز على سرعة استلام المكافأة .
- إدراج جريمة إدخال الممنوعات للسجون من ضمن الجرائم الموجبة للتوقيف
- عدم شمول جريمة إدخال الممنوعات للسجون من العفو نهائياً.
- زيادة مدة عقوبات جريمة إدخال الممنوعات للسجون لتصل إلى ١٥ سنة مع عدم تداخل الأحكام.
- تسليم السجناء صور من الأحكام الصادرة ضدهم من قبل مندوب المحكمة المختصة وتسليم لوائحهم الاعتراضية لمندوب المحكمة دون الحاجة لنقلهم للمحكمة مما يوفر على إدارة السجون قوة بشرية يمكن أن تستخدم لبعث سجناء آخرين للمحاكم من أجل النظر في قضاياهم مما يساهم في سرعة إنهاء إجراءات السجناء ومحاكمتهم.
- استمرار الضمان الاجتماعي للسجنين بعد خروجه من السجن نظراً لظروفه وحاجته ما لم تُثبت وزارة الشؤون الاجتماعية عكس ذلك.

سابعاً: التعاون مع الجهات ذات العلاقة:

- ضرورة قيام هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالتنسيق مع شركات الاتصالات لمراقبة تحويلات أرصدة الهواتف النقالة (مثل سوا) التي صارت أحدث وسائل غسيل الأموال.

- التنسيق بين لجنة رعاية السجناء وأسرتهم ، والجمعيات الخيرية لتتولى الجمعيات آلياً تقديم المساعدات للسجين وأسرتهم فور خروجه من السجن وتوقف لجنة رعاية السجناء الصرف عليه.
- قيام لجنة رعاية السجناء وأسرتهم بتقديم الرعاية الاجتماعية للسجناء داخل السجن من خلال توظيف عدد من الأخصائيين الاجتماعيين للقيام بهذه الأعمال مع التركيز على ربط السجين بعائلته ومحاولة حل أي خلافات بينهم ، ودعم اللجنة لمختلف البرامج والأنشطة الثقافية والرياضية والدينية داخل السجن.
- التعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث المتخصصة بوضع وتنفيذ برامج متخصصة في المناصرة والتوعية الدينية تركز على تنمية الوازع الديني لدى السجناء تراعي خصائصهم وظروفهم المختلفة.
- وضع العمل في السجون من ضمن متطلبات البرامج الدراسية في الجامعات لتخصصات الدعوة والإعلام، والرعاية الاجتماعية ، والرعاية النفسية وغيرها من التخصصات المماثلة.

الخاتمة

رغم الخطط الوطنية الطموحة والدعم الكبير للبنية التحتية ولمشروعات التطوير في كل المرافق في المملكة إلا أن السجون لم تواكب هذه الطفرة الحضارية الكبيرة. وخاصة في أمر جلل كانتشار ترويح وتعاطي المخدرات في السجون. ولقد ناقشت هذه الدراسة هذا الموضوع وفق الأسباب التالية:

١. الضعف الشديد في مجال الإدارة والإشراف على السجون حيث تقرر فصل السجون عن الأمن العام بفترة طويلة قبل أن تستقل ماليا وإداريا، مما قلل فرصة السجون لمواكبة التطور الإداري والمالي في الأمن العام.
٢. تشابك تخصصات السجن مع جهات خدمية كثيرة كوزارة العدل وهيئة التحقيق والإدعاء العام وإدارة مكافحة المخدرات وغيرها من الجهات الأمنية وغير الأمنية.
٣. سوء استغلال القوى البشرية، حيث يستعان بقوات الطوارئ وغيرها للقيام بأعمال السجن كترحيل السجناء للمحاكم وغيرها، رغم وجود أعداد كبيرة منتشرين بين الأجنحة وأقسام السجن دون الاستفادة منهم. بل إن هذه الأعداد الكبيرة المنتشرة في جنبات وأقسام السجن تعد العناصر الرئيسية في الترويح.
٤. قدم المباني والإنشاءات وقلة الاهتمام بها ولفترة طويلة ومازال الأمر على حاله حتى وقت كتابة هذا التقرير.

٥. تدني الروح المعنوية لدى كافة العاملين في السجون وغياب التدريب والحوافز والتطوير حيث إن الشكوى عامة من قبل كافة الفئات الوظيفية من العليا إلى الدنيا. وقد وصل تدني الروح المعنوية إلى مرحلة اليأس واستبعاد التطوير.
٦. وجود عوامل قوية لدى فئات عديدة ذات الصلة بالسجون لإبقاء الوضع على ما هو عليه لأن بيئة السجون تدعو للكسل والراحة في العمل وتهدئ الفرصة للمعرضين لكي يروجوا المخدرات ذات المردود المالي الكبير.
٧. لا يشعر العاملون بالسجون بالفخر بانتمائهم إليها أو الولاء لإدارتها بحيث يعرفون أنفسهم بالانتماء إلى وزارة الداخلية أو أي قطاع آخر كالأمن العام وغيره.
٨. فوفقا لملاحظات الباحثين أثناء الزيارات الميدانية للسجنين (الحاير والملز) تعد بيئة السجن من أخطر البيئات للعمل وتعرض العاملين للعدوى المرضية مقارنة بغيرها من الجهات التي تمت زيارتها.
٩. تشكل قضية الزحام في السجون قضية رئيسية تحول دون أي تطور في السجون أو تقديم الخدمات للسجناء وهي في ذات الوقت تهدئ الجو لترويج واستعمال للمخدرات.
- وتتجه الإستراتيجية المطروحة في هذه الدراسة على ضرورة العمل السريع الفعال لتحسين الواقع البيئي والعمراني للسجون ووضع نظام إدارة فعال وإدارة القوى العاملة بشكل يضمن الاستفادة منهم وتجنب الثغرات الأمنية والاستعمال الفعال للتقنية الإدارية والرقابية والتفتيشية.

المراجع

- Queensland Corrective Services. 2006. Tackling Drug Abuse and Addiction, Changing Lives in Queensland Prisons. Australia 2006. <http://www.correctiveservices.qld.gov.au/Resources/Policies/Documents/DrugStrategy.pdf>
- Victorian Prison Drug Strategy. Department of Justice - Corrections Victoria - Australia 2002.
- Strategy to Reduce Drug and Alcohol Use by Offenders. Department of Corrections - New Zealand 2004
- Blakey, David (2008). Disrupting the supply of illicit drugs into prisons. A report for the Director General of National Offender Management Service - David Blakey CBE QPM DL. Drug Misuse in Scotland Website. Ministry of Justice.
- EMCDDA (2002), Drug use in prison: Annual report on the state of the drugs problem in the European Union and Norway.
- Department of Justice.(2002). Illicit Drugs and Correctional Services. Correctional Services South Australia- Australia
- Gillespie, Wayne (2005) A Multilevel Model of Drug Abuse Inside Prison, The Prison Journal, 85:2: 223-246. <http://tpj.sagepub.com/cgi/content/abstract/85/2/223>
- Crewe, Ben. (2005). Punishment Society in the era of hard drugs. October vol. 7 no. 4, 457-481. <http://pun.sagepub.com/content/7/4/457>.
- Duke, Karen. (2001). Evidence-Based Policy Making?: The Interplay between Research and the Development of Prison Drugs Policy . Criminology & Criminal Justice. 08/2001, Volume 1, Issue 3, pp. 277 – 300. <http://crj.sagepub.com/content/1/3/277.abstract>.
- McIntosh James. (2006). The challenges associated with drug treatment in prison. Probation Journal, Vol. 53, No. 3, 230-247 (2006). <http://prb.sagepub.com/content/53/3/230.abstract>.
- Neale, Joanne . (2005). Understanding the treatment needs of drug users in prison. Probation Journal September 2005 52: 243-257, <http://prb.sagepub.com/content/52/3/243.abstract>.
- Prendergast, Michael L. etl. (2004). Reducing Substance Use in Prison: The California Department of Corrections Drug Reduction Strategy Project. The Prison Journal, Vol. 84, No. 2, 265-280 (2004). <http://tpj.sagepub.com/cgi/content/abstract/84/2/265>.
- Welsh, Wayne N. et.l. (2007). Effects of Prison Drug Treatment On Inmate Misconduct A Repeated Measures Analysis. Criminal Justice and Behavior, Vol. 34, No. 5, 600-615 (2007). <http://cjb.sagepub.com/cgi/content/abstract/34/5/600>.
- Steiner, Benjamin and John Wooldredge. (2009). Rethinking the Link Between Institutional Crowding and Inmate Misconduct. The Prison Journal, Vol. 89, No. 2, 205-233 (2009). <http://tpj.sagepub.com/cgi/content/abstract/89/2/205>
- Welsh Wayne N. and Gary Zajac. (2004). Building an Effective Research Partnership Between a University and a State Correctional Agency: Assessment of Drug Treatment in Pennsylvania Prisons. The Prison Journal, Vol. 84, No. 2, 143-170 (2004). <http://tpj.sagepub.com/cgi/content/abstract/84/2/143>.
- Harrison, Lana D. (2001). The Revolving Prison Door for Drug-Involved Offenders: Challenges and Opportunities. Crime & Delinquency, Vol. 47, No. 3, 462-485 (2001). <http://cad.sagepub.com/cgi/content/abstract/47/3/462>.
- Roffman, Roger A. and Charles Froland. (1976). Drug and Alcohol Dependencies in Prisons A Review of the Response. Crime & Delinquency, Vol. 22, No. 3, 359-366 (1976). <http://cad.sagepub.com/cgi/content/abstract/22/3/359>

